

الأسواق تتجاهل سيناريوهات عودة النفط الإيراني قريبا

طهران تلتفت على الحظر باستخدام العملات المشفرة لتسويق الخام



فامش المناورة محدود للغاية

كمبريدج للتمويل البديل حتى أبريل 2020، وبيانات من شركة توليد الكهرباء التي تسيطر عليها الحكومة الإيرانية في يناير الماضي بأن ما يصل إلى 600 ميغاواط من الكهرباء يستخدمها مستخرجو العملات المشفرة.

واعترفت طهران رسمياً باستخراج العملات المشفرة كصناعة في السنوات الأخيرة، لتنتج لها الكهرباء بأسعار رخيصة وتلزم مستخرجيها ببيعها إلى البنك المركزي.

وجذبت الكهرباء الرخيصة المزيد من المستخرجين، وبخاصة من الصين، إلى إيران. وتسمح طهران بالعملات المشفرة المستخرجة في الخارج، ولكن لتمويل واردات السلع المرخص بها.

وقالت الدراسة "أدركت إيران أن استخراج بتكوين بنطوي على فرصة جذابة لاقتصاد برزخ تحت نير العقوبات ويعاني من نقص في السيولة النقدية، مع فائض من النفط والغاز الطبيعي".

وبحسب الدراسة، فإن الكهرباء التي يستخدمها مستخرجو العملات المشفرة في إيران تتطلب نحو 10 ملايين برميل من الخام سنوياً لتوليدها، أي حوالي 4 في المئة من إجمالي صادرات إيران النفطية في 2020.

وتضيف "بالتالي فإن إيران تباع عملياً احتياجاتها من الطاقة في الأسواق العالمية، مستخدمة عملية تعدين بتكوين للالتفاف حول العقوبات التجارية".

وحظرت البنوك المركزية الإيرانية تداول بتكوين والعملات المشفرة الأخرى المستخرجة في الخارج، لكن العملات متاحة على نطاق واسع في السوق السوداء، كما تشير إلى ذلك تقارير محلية.

أجل إعفاء مؤقت كان ممنوحاً لعدد من الدول بعد انسحاب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في 2015.

وفي هذه الأثناء، حذر بنك باركليز البريطاني من أن التوصل لاتفاق سريع بشأن إحياء الاتفاق النووي قد يشكل مخاطر كبيرة على أسعار النفط خلال النصف الثاني من 2021.

لكنه قال في مذكرة إن ذلك قد يؤدي إلى معدل تناقص أرباحاً لقيود تحالف أوبك+ على الإنتاج، وهو ما من شأنه أن يخفف من أثر ذلك. وأبقى على توقعاته بالنسبة إلى متوسط أسعار النفط بالنسبة إلى خامي برنت، وغرب تكساس الوسطى، عند 66 دولاراً و62 دولاراً للبرميل، على التوالي.

وبيّنما يترقب العالم مصير محادثات فيينا، كشف تقرير حديث أن إيران تستمر في الالتفاف على العقوبات عبر استخدام العملات المشفرة في بيع الخام.

وخلصت دراسة أعدتها شركة إلبتيك لتحليلات سلسلة الكتل إلى أن 4.5 في المئة من إجمالي استخراج عملة بتكوين يجري في إيران، مما يدر على البلد الملايين من الدولارات في شكل عملات مشفرة يمكن استخدامها لتمويل الواردات.

وتفيد الأرقام أن إنتاج إيران من بتكوين يعادل إيرادات بنحو مليار دولار سنوياً، عند مستويات الإنتاج الحالية.

وفي حين أن الأرقام الدقيقة "من الصعب للغاية تحديدها"، فإن تقديرات إلبتيك تستند إلى بيانات من مستخرجي بتكوين جمعها مركز

وتتخذ الشركات المنافسة من كوريا الجنوبية موقفاً مماثلاً. وقال مستشر كوري "سيكون أمراً جيداً إذا أمكن استيراد النفط الإيراني لكنه لن يؤثر كثيراً علينا إذا تعذر استيراده.. إن الممكن أن نستأنف واردات نفط إيران إذا كانت سندر المال".

وفي تايوان، قال متحدث باسم فورموزا للبتروكيمياويات إنه يتعين أن تكون أسعار النفط الإيراني منافسة للخامات السعودية كي تكون مغرية.



وتلقي الوضعية القائمة بظلال قاتمة على الأسواق، فقد توقعت شركة التكرير الحكومية هندستان بترولويم الجمعة تراجع أسعار النفط وبقاؤها دون 70 دولاراً للبرميل إذا رفعت واشنطن العقوبات عن طهران.

وقال م.ك. سورانا رئيس مجلس إدارة الشركة "حدثت تذبذبات في أسعار النفط خلال الأيام الأربعة الأخيرة بين 70 و65 دولاراً للبرميل على وقع النقاشات الجارية بخصوص إيران وأي خطوة إيجابية في هذا الصدد ستخفض أسعار الخام".

وتابع "لا نتوقع ارتفاعاً يذكر لأسعار الخام فوق 70 دولاراً"، مضيفاً أن "عدم التقدم في المحادثات مع إيران محسوب في الأسعار بالفعل".

وتعد الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط ومستورد له في العالم، وقد أوقفت الاستيراد من طهران في 2019 مع انتهاء

تشبي تحركات أسواق النفط وخاصة في آسيا، والتي تضم أكبر المشترين حول العالم، بأنها لا تزال تتجاهل سيناريوهات عودة الخام الإيراني قريبا بسبب الضبابية المرافقة للمفاوضات النووية، بينما تؤكد أحدث التقارير أن طهران تستمر في الالتفاف على العقوبات باستخدام العملات المشفرة لتسويق خامها.

طوكيو - يقاوم أغلب المشترين السابقين للنفط الإيراني في آسيا احتمالات استئناف طهران صادرات النفط سريعاً بسبب عدم حصولهم على ضوء أخضر من الولايات المتحدة، والتي تفرض حصاراً اقتصادياً شبيهة تام على طهران، يشمل حظراً على قطاعات النفط والبنوك والشحن البحري.

وهذا الموقف يأتي بينما تعكف شركات التكرير الهندية وشركة تكرير أوروبية واحدة على الأقل على إعادة تقييم المشتريات لإفساح المجال لنفط إيران في النصف الثاني من 2021، بعدما قال الرئيس حسن روحاني الخميس الماضي إن "الولايات المتحدة مستعدة لرفع العقوبات".

ويثير ذلك فضول المتعاملين الراغبين في معرفة الاتجاه الذي ستسلكه شركات التكرير اليابانية والكورية الجنوبية، بعد أن كان البلدان ثالث ورابع أكبر مشتر للخام والمكثفات من إيران بواردات بلغت نحو 450 ألف برميل يومياً في المتوسط بين 2016 و2018.

وفي أثناء غياب إيران الذي دام عامين عن قائمة الموردين بسبب العقوبات، استبدلت شركات التكرير اليابانية والكورية الإمدادات الإيرانية وأحلت محلها الخام والمكثفات من منتجين في الشرق الأوسط وأستراليا والولايات المتحدة والمكسيك.

وقال متحدث باسم فوجي أويل لرويتز "فور توافر النفط الإيراني للاستيراد، سندرس جدواه الاقتصادية كما نفعل مع النفط من أي دول أخرى، ومن المرجح أن نستأنف الاستيراد إذا كان مجدياً من الناحية الاقتصادية".

وقال مسؤول مشتريات في مصفاة يابانية، طلب عدم نشر اسمه، إنه "حتى في حالة رفع العقوبات، فسيتحتاج المشترون إلى التأكد من قدرة البنوك على تحويل الأموال، وأن شركات الشحن تستطيع إرسال الناقلات إلى إيران، وأن يوسع شركات التأمين توفير الغطاء التأميني".

ويعتقد المسؤول في الشركة أن "الأمر سيستغرق وقتاً طويلاً نظراً لحاجتنا إلى تخطي تلك العقبات".

ولم تتخذ إنيس هولدنغز، أكبر شركة تكرير يابانية، أي خطوة بخصوص مشتريات محتملة للخام الإيراني، ولكنها أشارت إلى أنها ستتفقد "الأمر مستقبلاً، مع إيلاء الاهتمام بأي خطوات على صعيد العقوبات الأميركية".

المركزي التونسي يرفض تمويل عجز موازنة 2021

تونس - جدد البنك المركزي التونسي رفضه لتمويل عجز موازنة 2021 ما يحمل إشارات معركة جديدة مع الحكومة في ظل تمسكه منذ العام الماضي بموقفه بفعل المخاطر التي سببها ذلك على الاحتياطات النقدية بالنظر إلى الصورة الضبابية للاقتصاد وسوء إدارة الحكومة للأزمة.

وقال محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي في جلسة استماع أمام البرلمان الجمعة، إنه "لا بديل عن التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي"، محذراً من أن "لجوء الحكومة إلى البنك المركزي لتمويل الموازنة سيخرج التضخم عن السيطرة"، والذي يبلغ حالياً 4.8 في المئة.

لكن الاتحاد العام للشغل، النقابة التونسية الأكثر نفوذاً، وخصوصاً سياسيين آخرين رفضوا الإصلاحات المقترحة.

وقال العباسي إن "عدم التوصل إلى اتفاق من الصندوق سيغلق أبواب حتى التمويل الثنائي مع دول مثل الولايات المتحدة".

وكان وزير المالية علي الكعلي قد صرح في وقت سابق من العام الحالي بأن تونس تسعى إلى ضمانات قروض بمليار دولار من الولايات المتحدة لإصدار سندات.

وسبق وأكد محافظ المركزي أن الانكماش الذي يمر به الاقتصاد، يعود إلى تداعيات جائحة كورونا والوضعية التي كانت سيئة قبل ذلك، والتي ازدادت سوءاً بفعل قيود الإغلاق.

ورفض المركزي تمويل مشروع الموازنة التعديلية لعام 2020، حيث دافع العباسي عن استقلالية المؤسسة، حينما أعلن رفضه القاطع لإعادة تمويل البنوك المحلية مهدداً لإقراض الحكومة، وهذا يجسب له لأنه استخدم صلاحياته تفادياً لإهدار احتياطات الدولة في أوجه ليست مثمرة.

واعتبر العباسي أن الشهرين القادمين سيكونان حاسمين وأن اتفاق صندوق النقد الذي تأخر كثيراً قد بات ضرورياً لتفادي "الانفجار". وحث على "هدنة سياسية واقتصادية" لحماية الاقتصاد قبل فوات الأوان.

ويجمع خبراء اقتصاد على أن تمويل المركزي للموازنة سيضغط على

مروان العباسي
اللجوء إلى المركزي لتمويل الموازنة سينجز التضخم عن السيطرة

وأضاف أن "البنك المركزي لن يفتح تمويل الموازنة من جديد" لأن مثل هذه الخطوة ستقود إلى "سيناريو فنزويلا"، العضو في أوبك والتي تتمر بازمة اقتصادية خانقة أفرزتها سنوات من التضخم الجامع.

وشهدت تونس منحني تصاعديا لديونها وانكماش اقتصادها بنحو 8.8 في المئة في 2020، مع بلوغ عجز الموازنة 11.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما شرعت الحكومة في محادثات مع صندوق النقد بشأن حزمة مساعدة مالية.

واعتبر العباسي أن الشهرين القادمين سيكونان حاسمين وأن اتفاق صندوق النقد الذي تأخر كثيراً قد بات ضرورياً لتفادي "الانفجار". وحث على "هدنة سياسية واقتصادية" لحماية الاقتصاد قبل فوات الأوان.

ويجمع خبراء اقتصاد على أن تمويل المركزي للموازنة سيضغط على

الجفاف يهدد المحاصيل الزراعية في الجزائر

الجزائر - أرخت حالة الجفاف التي تعرضت إليها الجزائر طيلة السنوات الأخيرة بقلتها على القطاع الزراعي وهددت فرص تعافيه في ظل ترجيحات المسؤولين بتراجع معدل إنتاج الحبوب على وجه التحديد للموسم الحالي.

وتوقع المدير العام للمعهد التقني للزراعات الواسعة، محمد الهادي صخري يسجل إنتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020-2021 تراجعاً بسبب العوامل المناخية المتمثلة في شح الأمطار.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن صخري قوله خلال تصريحات للإذاعة الجزائرية الرسمية إن "الإنتاج خلال موسم هذا الحصاد الذي انطلق مؤخراً، سيكون أقل بسبب شح الأمطار الذي ساد خلال هذا العام، مقارنة بالمرود الذي تحقق خلال الموسم الماضي والذي بلغ 3.9 مليون طن".

ورغم أن صخري لم يكتشف بدقة عن حجم التراجع لكن وزارة الزراعة الأميركية قدرت في تحليل نشرته مارس الماضي أن يبلغ حوالي 5 في المئة مقارنة بالموسم الماضي.

وسجلت الجزائر في موسم 2018-2019 إنتاجاً في محصول الحبوب الوطني للحبوب.

وإرجع صخري أسباب ذلك إلى بيع المحصول في السوق الموازية من طرف بعض المزارعين بدل بيعه للديوان الوطني للحبوب.



أيام الوفرة تقترب من النهاية

الرياض تتقدم في مؤشرات التنافسية المالية العالمية

وقد شاركت الهيئة كذلك في تطوير معيار خاص بالمبادئ التوجيهية بشأن حماية المستثمرين في أسواق رأس المال الإسلامية والتي صدرت مؤخراً عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وتحدد هذه المبادئ الحد الأدنى من المتطلبات الواجب تطبيقها في تلك الأسواق لحماية المستثمرين بهدف تعزيز الاستقرار المالي. وأكد وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية إلى أن الهيئةواصلت دعم مشاريع التقنية المالية بالسوق المالية السعودية التي انطلقت منذ عام 2018 وهي إحدى مبادرات برنامج الريادة المالية، حيث أطلقت أربع دفعات واستقبلت من خلالها 150 طلباً منذ إطلاق مختبر التقنية المالية، وبلغ عدد المرشحين لهم وهي 15 جهة بنهاية العام الماضي.

وأشار إلى أن الهيئة حققت خلال عام 2020 عدداً من الإنجازات الدولية، من بينها إعادة انتخاب عضو مجلس هيئة السوق المالية خالد الحمود عضواً في مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (ايوسكو).



كما استضافت الهيئة افتراضياً بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية برنامجاً تدريبياً حول "تحديات التكنولوجيا المالية من المنظور الرقابي لأسواق رأس المال" ومقدمة في الأوراق المالية والاستثمار.

من الناتج المحلي الإجمالي، حيث قفزت إلى المركز الثاني العام الماضي من المركز 26 قبل عام.

وفي المؤشر الخاص بسهولة الوصول إلى الأسواق المالية قفزت السعودية من المركز 33 إلى المرتبة 20، وتقدمت في مؤشر الطروحات الأولية للاكتتاب العام من المركز 36 إلى المركز الرابع.

ويعد التقرير من أكثر المؤشرات شمولية في تنافسية الدول، إذ يقارن بين 63 دولة على أساس أربعة محاور رئيسية هي: الأداء الاقتصادي والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال والبنية التحتية. ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية والدولية يزيد بن صالح الدميحي قوله إن تلك المراكز "تحققت بفضل الجهود التي بذلتها الهيئة لتطوير قطاع السوق المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية فيها".

الرياض - تحركت موضع السعودية في مؤشرات كفاءة الأداء المالي إلى مستوى متقدم في تقارير التنافسية العالمية، والتي تعتبر معياراً شفافية وسهولة أداء الأعمال ومدى التطور الاقتصادي لأي بلد.

وكشفت هيئة السوق المالية السعودية في إفصاح حديث أن البلد الخليجي حقق مراكز متقدمة في عدد من مؤشرات التنافسية العالمية المتعلقة بالسوق المالية، وذلك وفق ما تضمنته تقريرها السنوي للعام المالي 2020.

وأظهر تقرير مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2020 أن السعودية تقدمت بمركزين قياساً بالعام الماضي، رغم الظروف الاقتصادية الناتجة عن آثار وباء كورونا لتصبح في المرتبة 24 على المؤشر، الذي يتضمن عدة محاور رئيسية. كما تقدمت في ستة مؤشرات، من أبرزها مؤشر رسله سوق الأسهم كنسبة